بحدوده والوجود الخارجي على نحو وجود الاشياء في الماضي بان يرتسم في الخيال من الحركة
بمعنى التوسط بحسب النسب والاضافات امر ممتد على صيغة المضي فتامل ولا تغفل قوله
بين المبدأ اي تعدد المبدأ والمنتهى بحسب الفرض لا يوجب الا تعدد التوسط بحسب الفرض
فان الحركة الفلكية بمعنى التوسط عندهم شخص واحد مستمر دائم والحق ان الحركة الفلكية
بمعنى التوسط بهذا المعنى تغير حاصل للمتحرك ما دام متحركا هو ثابت من حيث الذات
وسيال من حيث ان يفرض له استقلالا كوان باعتبار الحدود والمفروضة التي
هي افراد المقولة التي وقعت الحركة فيها والحيثية الاولى الاطلاقية والثانية تقييدية
فذكر المبدأ والمنتهى ههنا ليس ضروريا واطلاق التوسط عليه بالنظر الى بعض انواعه
قوله وكيف يصير مثل ذلك مرجحا للموجود الخارجي وكيف يكون لازما للموجود الخارجي
قوله وفرض لها اجزاء اي النسب المتعاقبة في السلسلة المأخوذة منها اجزاء بالفعل وفي
الحركة بمعنى القطع اجزاء بالقوة وفي الحركة بمعنى التوسط عوارض وكما ان كل جزء
مستند الى السابق كذا كل عارض مستند اليه فلا حاجة الى فرضيتها اجزاء قوله لا تنافي
في النفوس الانسانية اي بل الانسان في غيرها ايضا من الحوادث التي لا شك في
وجودها بالفعل وبالجملة هذا القول خارج عن طور العقل وافحش من القول بالكمون
والبروز وما نقل عن افلاطون من مثل ذلك فكانه من قبيل الرموز التي لا يهتدي
الى ظاهرها قوله فالغاية اي فاطلاق الغاية عليه تعالى يصح بالمعنى العام والخاص لكن
المراد بالترتب في تفسير الغاية اعم من الترتب الحقيقي والمجازي على طريق عموم المجاز
ثم الاولى بالنظر الى لفظ الغاية وكونها في مقابلة المبدأ ان يعتبر فيها كونها نهاية
الفعل قال السيد قدس سره اذا ترتب على فعل اثر فذلك الاثر من حيث انه نتيجة لذلك

الفعل

الفعل وثمرته يسمى فائدة له ومن حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية
له ثم ذلك الاثر المسمى بهذين الاسمين بالاعتبارين ان كان سببا لاقدام
الفعل يسمى بالقياس الى الفاعل غرضا ومقصودا وبالقياس الى الفعل علة
غائية قوله وتلك الغايات اي الكمالات وهو ان يحصل الشيء بالفعل على ما قاله الفاضل
في تعليقاته تنقسم الى اول وثان باعتبارين اولهما ان يكون الشيء الذي يخرج
من القوة الى الفعل لا يكون من شانه ان يخرج بتمامه دفعة فيسمى ما يخرج فيه الى
الفعل قبل خروج تمامه كمالا اولا وبعد خروجه الى الفعل كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار
يعرف الحركة بانها كمال لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة وثانيهما ان
يكون الذي يخرج الى الفعل من شانه ان يخرج بتمامه دفعة فان كان حصوله لذلك
الشيء بجعله نوعا غير ما كان قبل الحصول يسمى كمالا اولا وما يصدر عنه بعد نوعه
من حيث ذلك النوع يسمى كمالا ثانيا وبهذا الاعتبار يعرف النفس بانها
كمال لجسم طبيعي اي ذي حياة القوة والظاهر ان المراد بالكمال الاول والثاني
ههنا الاعتبار الثاني وهو ان يحصل بالفعل ذات الشيء ووجوده اولا والصفات
التابعة لهما ثانيا ويحتمل ما يشمل الاعتبارين قوله فالاشياء باسرها اي بحقيقة ان
نور الوجود الواجبي وكمالاته قد انبسط على هياكل الممكنات كلها على قدر استعداداتها
لو انقطع عنها يصير معدومة صرفة وظلمة محضة لما تقرر وتكرر سابقا ان الوجود
جزء حقيقي وقائم بذاته وواجب لذاته واطلاق الموجود على ما سواه من حيث
انتسابه اليه فكل ممكن جهة فعليته وكماله يرجع الى الوجود الواجبي وكمالاته
وجهة لا فعليته ونقصانه يرجع الى السلب المحض والعدم الصرف ولا شك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)